

جهود الحافظ عبد العزيز النخشي (ت: ٤٥٧ هـ) في علوم
الحديث "دراسة استقرائية تحليلية"

د. سعود بن مانع بن مسفر القحطاني
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



جهود الحافظ عبد العزيز النَّحْشَبِي (ت: ٤٥٧ هـ) في علوم الحديث دراسة استقرائية تحليلية

د. سعود بن مانع بن مسفر القحطاني
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ قبول البحث: ٢٢ / ٨ / ١٤٤٢ هـ

تاريخ تقديم البحث: ٢٢ / ٦ / ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

تم في هذا البحث إلقاء الضوء على جهود الحافظ النَّحْشَبِي في علوم الحديث؛ حيث اجتهدت في جمع منشور كلامه، وضممت النظر إلى نظيره، وجعلته في مباحث متعلقة بعلوم الحديث، وأوردت تحتها شاهداً من كلامه، وطرفاً من أحكامه، وسلكت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، وكان الغرض من ذلك إبراز جهوده الحديثية، وبيان علو كعبه في هذا الشأن، لاسيما مع خفاء أمره على بعض الباحثين لقلّة آثاره، ثم خلصت إلى الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الحافظ النَّحْشَبِي، جهود، الحديث.

Hafiz efforts Abdulaziz Al-Nakhshbi (457 A.H) In the science of hadith. Analytical extrapolation study

Dr. Saud bin Manea bin Misfer Al-Qahtani

Department of Sunnah and its Sciences - College of Fundamentals of Religion
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

Abstract :

This research sheds light on the efforts of Hafiz al-Nakhashbi in the science of hadith. I tried to collect his words. I included the peer with his counterpart and made it in investigations related to the sciences of hadith, and under it, I included a witness from his speech and a part of his judgments. I followed in it the analytical approach, and the purpose of that was to highlight his hadith efforts to show his high heel in this regard, especially with the fact that his matter was hidden from some researchers due to its limited effects. Then, I concluded with the conclusion and included the most important findings and recommendations.

key words: Hafiz Al-Nakhshbi, Efforts, Al hadith

المقدمة:

الحمد لله ذي الطول والإنعام، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير الأنام، وعلى آله وصحابه الكرام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فإن من المتقرر عند الخاص والعام أنّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهي المبينة للكتاب العزيز الذي تكفل الله بحفظه كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فكان من لوازم ذلك ومقتضاه حفظ السنة وضبطها؛ فقيض الله لهذا الأمر الجليل علماء ربانين يذودون عن حياض السنة، وينفون الكذب والتحريف عن متونها وأسانيدها، ويقطعون المفاوز والقفار في سبيل تحصيلها، ويتحملون الصعاب من أجل تحريرها وتدوينها، ويفنون الأعمار والأموال لتعلمها وتعليمها.

ومن هؤلاء الأعلام الأفاضل الذين كان لهم الحظ الأوفى والنصيب الأوفر في هذا الميدان، الإمام الحافظ عبدالعزيز النَّحْشَبِي (ت: ٤٥٧ هـ)؛ إذ كانت له جهود مباركة في خدمة السُّنَّة النبوية، جمعاً وتحريراً لمروياتها، وجرحاً وتعديلاً لرواتها، مع الرحلة الطويلة في تتبع الآثار ولقاء الشيوخ الكبار.

وإنّ من الوفاء لهؤلاء العلماء جمع ما تفرق من كلامهم وترتيبه، وإبراز جهودهم الحديثية، وبيان منزلتهم الرفيعة؛ ولذا حرصت في هذا البحث أن يطلع القارئ الكريم على جهود الحافظ النَّحْشَبِي في خدمة السنة النبوية رواية ودراية، وأن يُعرف ما له من مكانة عليّة ومنزلة سنية بين أئمة هذا الشأن، لاسيما وأنها قد تخفى على بعض الباحثين نظراً لقلّة آثاره العلمية، واشتغاله

بالرواية والرحلة عن التأليف، فكان من المناسب أن تجمع تلك الجهود في بحث ينظم عقدها، ويكشف عن دررها، ويفتح الباب مشرعاً لدراسات أخرى حول هذا الإمام الحافظ وإرثه الحديثي.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- ١- مكانة الحافظ النَّحْشَبِيِّ الحديثية، واستشهاد كبار العلماء بكلامه.
- ٢- تنوع جهود الحافظ النَّحْشَبِيِّ في خدمة السنة النبوية.
- ٣- الحاجة إلى تسليط الضوء على جهود أئمة الحديث خصوصاً من قلت آثارهم وتوارت كلماتهم في كتب التراث، كالحافظ النَّحْشَبِيِّ الذي لا يكاد ينقل عنه إلا لماماً.

أهداف البحث:

- ١- التعريف بالحافظ النَّحْشَبِيِّ، وبيان منزلته الرفيعة في علم الحديث.
- ٢- جمع ما تفرق من كلامه في علوم الحديث وترتيبه حتى يسهل الوقوف عليه والإفادة منه.
- ٣- إبراز جهود الحافظ النَّحْشَبِيِّ في علوم الحديث.
- ٤- لفت عناية الباحثين إلى الاهتمام بتراث الحافظ النَّحْشَبِيِّ والتنقيب عنه.

الدراسات السابقة:

لم أهد إلى دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على منهج الاستقراء والتحليل، وفق الخطوات

التالية:

- ١- جمعت كلام الحافظ النَّحْشَبِيِّ من مآثره لاسيما تخريجه لفوائد الحنائي.
 - ٢- حللت كلامه بحسب ما اشتمل عليه من علوم الحديث.
 - ٣- أوردت من كلامه ما يبرز جهوده الحديثية.
- خطة البحث:**

يشتمل البحث على مقدمة، وثمانية مباحث، وخاتمة.

المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: تعريف موجز بالحافظ عبدالعزیز النَّحْشَبِيِّ.

المبحث الثاني: جهوده في علم العلل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أجناس العلة.

المطلب الثاني: قرائن الترجيح.

المطلب الثالث: ألفاظ الترجيح والإعلال.

المبحث الثالث: جهوده في مسائل السماع، والاتصال والانقطاع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مسائل السماع.

المطلب الثاني: الاتصال والانقطاع.

المبحث الرابع: جهوده في تراجم الرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب.

المطلب الثاني: ذكر الولادة والوفاة، والشيوخ والتلاميذ، والبلدان، والرحلات، والعقائد، والمذاهب الفقهية، والوظائف، والقيمة العلمية للمؤلفات.

المطلب الثالث: إثبات الصحة أو نفيها، والجرح والتعديل، ومعرفة المختلطين، والوُحْدَان، ومن لم يرو إلا حديثاً واحداً.

المبحث الخامس: جهوده في الحكم على الأحاديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحكم المفرد.

المطلب الثاني: الحكم المركب.

المطلب الثالث: الجمع بين الحكم المفرد والمركب.

المبحث السادس: جهوده حول الصحيحين، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تمييز الرواة المهملين، والتنبيه على شرط الشيخين،

وطريقتيهما في التخريج عن الراوي.

المطلب الثاني: بيان السبب في إعراض الشيخين عن بعض الأحاديث أو

الطرق أو الرواة.

المطلب الثالث: الاستدراك على الشيخين.

المبحث السابع: جهوده في علم التخريج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ألفاظ التخريج، وعناصر العزو، وجمع الطرق.

المطلب الثاني: بيان نوع الحديث، والمقارنة بين الألفاظ.

المبحث الثامن: جهوده حول متفرقات من علوم الحديث.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

وأسأله سبحانه أن يحسن لي فيه النية، ويتم بعفوه عن زللي المنة، وصلى

الله وسلم على نبينا محمد خير البرية، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: تعريف موجز بالحافظ عبدالعزيز النَّحْشَبِي (١):

اسمه، ونسبه، وكنيته، ومولده:

هو: القاضي عبدالعزيز بن محمد بن محمد بن عاصم النسفي، أبو محمد العاصمي النَّحْشَبِي.

وأما نسبه النَّحْشَبِي فضببطها السمعاني بقوله: "بفتح النون وسكون الخاء وفتح الشين المعجمتين، وفي آخرها الباء الموحدة، هذه النسبة إلى نخشب، وهي بلدة من بلاد ما وراء النهر، عربت ف قيل لها: نسف" (٢).

ولم تتحدث المصادر عن تأريخ مولده، ولكن بالنظر إلى سنة وفاته - كما سيأتي - وقول الذهبي بأنه مات كهلاً؛ فيمكن القول بأن مولده كان في مطلع القرن الخامس، والله أعلم (٣).

شيوخه، وتلاميذه، ورحلاته:

روى النَّحْشَبِي عن جم غفير، وسمع من خلق كثير، منهم: الحافظ جعفر

(١) ينظر في ترجمته: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (رقم ٣١٧)، والأنساب (٦٠/١٣)، وتاريخ دمشق (٣٤٢/٣٦)، والمنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (رقم ١١٥٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٨)، وتذكرة الحفاظ (١١٥٦/٣)، وتاريخ الإسلام (٧٢/١٠)، وطبقات علماء الحديث (٣٥٣/٣)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣٨٦/٦)، وشذرات الذهب (٢٣٦/٥).

(٢) تعرف نسف اليوم باسم مدينة "قَرْشِي"، وتقع ضمن جمهورية أوزبكستان. ينظر: تاريخ بابر شاه (ص ١٨١)، وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٥١٣)، ومعجم بلدان العالم (ص ١٧).

(٣) ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (رقم ٣١٧)، والأنساب (٦٠/١٣)، وتاريخ دمشق (٣٤٢/٣٦)، وتذكرة الحفاظ (١١٥٦/٣)، وتاريخ الإسلام (٧٢/١٠).

ابن محمد المستغفري؛ حيث صحبه وأكثر عنه، وسمع أبا القاسم علي بن محمد الصحاف، والقاضي أبا يعلى، ومحمد بن محمد بن غيلان، ومحمد بن الحسين الحراني، وأبا علي بن المذهب، وأبا عبدالله الصوري، وأبا محمد الخلال، وجماعة سواهم من بلاد شتى.

وقد حدث عن النَّحْشَبِيِّ طائفة من المحدثين منهم: عبدالعزيز الكتاني، وأبو القاسم بن أبي العلاء، وسهل بن بشر، ونجاء بن أحمد، وأبو بكر الخطيب، وأبو المعين ميمون النسفي، وغيرهم.

وقد وصف النَّحْشَبِيُّ بأنه واسع الرحلة، وممن طوف البلاد والأقاليم، ومن تلك المدن والحواضر التي دخلها: مكة، ومصر، ودمشق، وصيदा، وبغداد، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبخارى، وشيراز، وبلخ، وأصبهان، وغيرها^(١).

ثناء العلماء عليه، ووفاته:

كان النَّحْشَبِيُّ محل ثناء العلماء وتقديرهم؛ حيث وصفوه بأنه من كبار الحفاظ، كما وصفوه بالإمامة والإتقان، وعلو الإسناد، وتقدمه في هذا الشأن على أقرانه مع حسن خلق، ودين وورع، ومن ذلك وصف الحافظ يحيى ابن منده له بقوله: "كان أوحده زمانه في الحفظ والإتقان، لم نر مثله في الحفظ في عصرنا، دقيق الخط، سريع الكتابة والقراءة، حسن الأخلاق".

وقال السمعي: "سألت إسماعيل بن محمد الحافظ عنه، فجعل يعظمه

(١) تاريخ بغداد (٥٥٧/٧)، وطبقات الحنابلة (٢٠٤/٢)، والأنساب (٣٥٤/٣)، (٢٨٧/٥)، (٣٥٦/٨)، (١٤/٩)، (٥٠١/١٢)، وتاريخ دمشق (٣٤٢/٣٦، ٣٤٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٨)، وتذكرة الحفاظ (١١٥٦/٣)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣٨٧/٦).

جداً، ويقول: ذاك النَّحْشِي، ذاك النَّحْشِي، كان حافظاً كثيراً"، وقال السِّلْفِي: "سألتُ المؤمنَ الحافظَ عن عبد العزيز النَّحْشِي؟ فقال: كان الحافظ مثل الصوري والخطيب يحسنون الثناء عليه، ويرضون فهمه، حصل له بأرض مصر وما والاها الإسناد".

وقال الحافظ إسماعيل بن محمد بن الفضل: "سمعت عبد الرحمن ابن علك وقد جرى ذكر الحافظ أبي محمد النَّحْشِي فأثنى عليه، وأطنب في مدحه، وذكر إمعانه في كتابة الحديث، وجودة خطه، وتقدمه في هذا الشأن على أقرانه من أهل عصره من الحفاظ إتقاناً، وكثرة أسفاره، وما اتفق له من لُقبيِّ الشيوخ المتفردين بعلو الإسناد في الأقطار، وحصل له من سماع الكتب الصحاح والمسانيد"، ثم ذكر أنه أصلح نسخة من مصنفات البخاري من حفظه ثم وجدت نسخة صحيحة، فلم تختلف عنها في حرف واحد.

وقال عبدالغافر الفارسي: "نبيل محدث حافظ، يجمع ويذاكر، سمع الكثير بالبلاد وحصل النسخ، وكان ثقة ورعاً مجتهداً، طاف في البلاد وحج"، ونعته السمعاني بقوله: "الحافظ، الرَّحَال، المتقن".

وقال ابن النجار: "كان من أعيان الحفاظ، واسع الرحلة، غزير الحفظ، متقناً، مبرزاً".

وقال الذهبي في شأنه: "الشيخ الإمام، الحافظ، الرَّحَال، المفيد"، وقال ابن عبد الهادي: الإمام، الحافظ، الرَّحَال"، وقال ابن العماد: "كان من كبار الحفاظ الرَّحَالين، والأئمة المخرجين المصنفين".

ومن أطلق عليه لقب "الحافظ" سوى من تقدم: ابن الخطاب الرازي،

وابن عساكر، وابن القيم، وابن رجب، وابن حجر، والسخاوي، والزبيدي.

توفي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وقيل: قبلها بسنة^(١).

مروياته وسماعاته، وآثاره العلمية:

تقدم أن الحافظ النَّحْشَبِيَّ واسع الرواية، ومما وقفت عليه من مروياته

للكتب:

١- "الإلزامات"، للدارقطني.

٢- "المختلف والمؤتلف"، لأبي العباس المستغفري.

ومن الكتب التي سمعها من شيوخه:

١- صحيح البخاري.

٢- مسند أبي يعلى.

٣- مسند أبي إسحاق النسفي.

٤- معجم الصحابة للبخوي.

٥- تفسير يعقوب بن سفيان.

٦- مغازي الواقدي.

٧- حديث أبي علي الحسن بن علي بن بشار الهمداني، عن شيوخه^(١).

(١) مشيخة ابن الخطاب (ص ١١٧)، والأنساب (١/٣٥٦، ٢٠٦)، وتاريخ دمشق (٣٦/٣٤٢)، والمنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (رقم ١١٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/٢٦٧)، وتذكرة الحافظ (٣/١١٥٦)، وطبقات علماء الحديث (٣/٣٥٣)، وإغاثة اللهفان (١/٥٨٤)، وفتح الباري (٣/٨٥)، والمعجم المفهرس (رقم ١١٣٦)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/٣٨٦)، والأجوبة المرضية (٢/٤٢١)، وشذرات الذهب (٥/٢٣٦)، وتاج العروس (٤/٢٥١).

وأما آثاره العلمية فهي على النحو التالي:

١- فوائد أبي القاسم الحنائي أو "الحنائيات"، بانتقاء الحافظ النَّحْشَبِيِّ وتخرجه له عن شيوخه^(٢).

٢- الفوائد الصَّحاح العوالي والأفراد والحكايات، لأبي يعلى الفراء، عن شيوخه، تخرج أبي مُحَمَّد النَّحْشَبِيِّ له^(٣).

والحافظ النَّحْشَبِيُّ ممن عُني بالانتقاء من مرويات الشيوخ، وتخرجه لها، وذلك لسعة علمه وحسن انتقائه، فكانت تلك المرويات تسمع وتكتب بانتخابه، قال الحافظ ابن عساكر عنه: "وقدم دمشق وحدث بها، وانتقى

(١) الإلزامات (ص ٦٤)، ومشيخة ابن الخطاب (ص ١٦٦، ٢٠٣)، والتجوير في المعجم الكبير (٣٨٢/٢)، والأنساب (٦٤/٥)، (٤١/٦)، (١٥٦)، (٧٢/٩)، (٩٣).

(٢) الكتاب مطبوع، وهو من أشهر كتبه ولا يكاد يعرف إلا به، وقد تتابع العلماء على نسبة هذا التخريج للحافظ النَّحْشَبِيِّ في كتب التراجم والأنبات: كأبي محمد الكتاني، وابن عساكر، وابن البخاري، وابن جماعة، والذهبي، والحسني، وابن حجر وغيرهم، وكان بعض العلماء ينص على قراءة فوائد الحنائي مجردة عن تخريج الحافظ النَّحْشَبِيِّ، قال السبكي -وهو يتحدث عن أحد شيوخه-: "سمعت عليه ... الجزء الثامن من فوائد أبي القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائي، تخرج النَّحْشَبِيُّ مجرداً عن كلام المخرج"، وهناك عدة نقول عن الحافظ النَّحْشَبِيِّ موجودة بنصها في تخرجه لفوائد الحنائي، ومن نقل عنه -كما سيأتي إن شاء الله في تضاعيف البحث- عبدالغني المقدسي، والعلائي، وابن رجب. ينظر: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (رقم ٣٣٠)، وتاريخ دمشق (٣٠٦/١٤)، ومشيخة ابن البخاري (١٨٣/١)، ومشيخة ابن جماعة (٣٩٧/١)، وسير أعلام النبلاء (١٣٠/١٨)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص ٤٣٠)، وذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢٨٨/١)، والمعجم المفهرس (رقم ١١٣٦).

(٣) فهرس مجاميع العمريّة (ص ٦٢٢)، وقد طبع منه الجزء الخامس، وذلك ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (٢٢/رقم الرسالة ٣٦٥).

على بعض شيوخها"، وقال الذهبي: "وكان من كبار الحفاظ، خرَّج لجماعة"،
وقال أيضاً: "وانتقى على القاضي أبي يعلى خمسة أجزاء"^(١).

٣- معجم شيوخه، وقد ترجم فيه النَّحْشَبِيُّ لشيوخه، ووصفه السمعاني
بقوله: "رأيت في الخزانة... كتاب المعجم لشيوخ أبي محمد عبدالعزيز بن
محمد ابن محمد النَّحْشَبِيِّ الحافظ، فاستحسنته؛ لأنه يذكر شيخه، ونسبه،
وبلده، وسيرته، وعمن أخذ العلم، وعمن سمع الحديث، ووفاته، ويروي له
حديثاً أو حديثين"^(٢).

(١) تاريخ دمشق (٣٤٢/٣٦)، وتاريخ الإسلام (٧٢/١٠).

(٢) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (١١٣/١)، والكتاب مفقود حسب علمي.

المبحث الثاني: جهوده في علم العلل:

يعد علم العلل عند أرباب الفن من أدق العلوم وأصعبها، ولذا لم يخض غماره إلا الحذاق منهم، ولقد كان للنَّحْشِيِّ حظ وافر من هذا العلم، ويظهر ذلك من خلال نظراته الثاقبة في جملة من الأحاديث المعلة، حيث وضح اختلاف رواتها على مدارها، وكشف عن جنس العلة في أسانيدھا ومتونها، وبين الراجح منها بحسب القواعد المرعية في هذا الباب، مع اقتفائه سنن أئمة النقد في الحكم والترجيح وإعمال القرائن، ويمكن تجلية هذه الجهود في المطالب التالية:

المطلب الأول: أجناس العلة:

وقفت على عشرة من أجناس العلة وقعت في كلام النَّحْشِيِّ على الأحاديث، وبيانها كالتالي:

١- الإدراج:

أخرج الحنائي في "فوائده" (٣٤٠/١)، من طريق الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "لله سبعة وتسعون اسماً..."، الحديث، وفيه سرد الأسماء الحسنى، فقال النَّحْشِيُّ معلقاً: "يقال: إن هذه الأسماء إنما جمعها وأخرجها الوليد بن مسلم من كتاب الله - ﷺ - ورواها في الحديث، ولم تكن في الحديث"، فنبه على ما وقع من إدراج في هذا الحديث، وأنَّ التبعة فيه على الوليد بن مسلم، وقد نقل الحافظ عبدالغني المقدسي كلام النَّحْشِيِّ المتقدم في كتابه: "التوحيد"، وقال ابن حجر: "نقله عبدالعزيز النَّحْشِيُّ عن كثير من العلماء"، وقال

الترمذي: "وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث، وقد روى آدم بن أبي إياس، هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة، عن النبي ' وذكر فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح"، وقال البيهقي: "ويحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح"^(١).

٢- تعارض الوصل والإرسال:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١٨٨٢/٢)^(٢)، من طريق منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش الزرقيني رضي الله عنه قال: غزونا مع رسول الله ﷺ فلقبه المشركون بعسفان.."، الحديث، فقال النخشي معلقاً: "رواه ورقاء بن عمر اليشكري، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة، وجريز بن عبد الحميد وغيرهما، عن منصور... ورواه الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن مجاهد عن النبي ﷺ مراسلاً، ورواه يزيد بن عبد الله بن زريق، عن الوليد بن مسلم عنه، وهو الصواب إن شاء الله".

فأشار إلى الاختلاف الحاصل فيه على مجاهد وصلاً وإرسالاً مع ترجيحه الأخير منهما، وقال الترمذي: "سألت محمداً قلت: أي الروايات في صلاة

(١) سنن الترمذي (٤٨٧/٥)، والأسماء والصفات (٣٣/١)، والتوحيد (ص ٥٠)، وفتح الباري (٢١٩/١١).

(٢) ينظر: (١٩٢/١)، (٢٥٥، ٣٩٨، ٥٣٢، ٥٥٨، ٧٠٩، ٧١٤)، (١١٠٩/٢)، (١١٣٠، ١٢٣٥)، والجزء الخامس من الفوائد الصحاح العوالي (حديث رقم ٧).

الخوف أصح؟ فقال: كل الروايات عندي صحيح، وكل يستعمل، وإنما هو على قدر الخوف إلا حديث مجاهد، عن أبي عياش الزرقني، فإني أراه مرسلًا". ونقل ابن رجب ترجيح النَّحْشَبِيِّ وقرنه مع ترجيح البخاري فقال: "كذلك رواه أصحاب مجاهد، عنه بخلاف رواية منصور، عنه، فرواه عكرمة بن خالد، وعمر بن ذر، وأيوب بن موسى ثلاثتهم، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلًا من غير ذكر أبي عياش، وهذا أصح عند البخاري، وكذلك صحح إرساله عبدالعزيز النَّحْشَبِيُّ وغيره من الحفاظ"^(١).

٣- تعارض الوقف والرفع:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١٠١٦/٢)^(٢)، من طريق سيار بن حاتم، عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله } قال: قال رسول الله ﷺ: مر رجل ممن كان قبلكم...، الحديث، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "ما نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أبي سلمة سيار بن حاتم العنزي البصري عنه، وقد رواه العباس بن الوليد النرسي وغيره عن جعفر ابن سليمان موقوفاً من قول جابر، وهو أقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى". فأوضح الاختلاف فيه على جعفر بن سليمان رفعاً ووقفاً مع ترجيحه الأخير منهما، وقال ابن عدي عن الوجه المرفوع: "وهذا الحديث لا أعرفه إلا من هذا الطريق"، وقال الخطيب البغدادي: "تفرد بروايته هكذا مرفوعاً سيار

(١) العلل الكبير (رقم ١٦٥)، وفتح الباري (١١/٦).

(٢) ينظر: (١٠٢١/٢، ١٠٦١، ١٣٢٨)، والجزء الخامس من الفوائد الصحاح العوالي (حديث رقم ٢٠).

بن حاتم، عن جعفر بن سليمان، ورواه العباس بن الوليد النرسي، عن جعفر، عن ابن المنكدر، عن جابر موقوفاً من قوله، وذاك أصح-أي الموقوف-"(١).

٤- الاختلاف في تعيين صحابي الحديث:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١/٥٤٤)^(٢)، من طريق شعبة، عن سلمة ابن كُهيل وزيد قالا: سمعنا ذر بن عبدالله، عن سعيد بن عبدالرحمن ابن أبزي، عن أبيه: "أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الوتر..."، الحديث، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "هكذا رواه أبو بسطام شعبة بن الحجاج... وتابعه على ذلك عبدالرزاق وغيره عن الثوري، وخالفهم على ذلك مخلد بن يزيد الحراني، عن سفيان الثوري، وحفص بن غياث، عن مسعر، فرواه مخلد، عن سفيان الثوري، عن زيد اليامي، عن ذر بن عبدالله، عن سعيد بن عبدالرحمن ابن أبزي، عن أبي بن كعب، ورواه أبو حاتم الرازي، عن عمر بن حفص ابن غياث، عن أبيه، عن مسعر، عن زيد اليامي، عن ذر، وذكر فيه أبي ابن كعب، وحديث شعبة وعبدالرزاق عن سفيان أقرب إلى الصواب".

فبين الاختلاف الواقع في تعيين صحابي الحديث: هل هو من مسند عبدالرحمن ابن أبزي رضي الله عنه أم من مسند أبي بن كعب رضي الله عنه؟ مع ترجيحه الأول منهما.

(١) الكامل (٢/٣٨٤)، وتاريخ بغداد (١٠/١٣١)، والسلسلة الصحيحة (٧/٧٠٣).

(٢) ينظر: (١/٥٥٣)، (٢/١١٣٤).

٥- الاختلاف في تسمية أحد رواة الإسناد:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١٢٦٧/٢)^(١)، من طريق أبي غسان، عن عطاء بن مسلم الخفاف، عن العلاء بن المسيب، عن شريك البرجمي، عن أبي عمر قال: قال علي رضي الله عنه: يا أبا عمر: تدري علي كم افتترقت اليهود؟... " الحديث، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "هذا حديث غريب من حديث العلاء... لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي، عن العلاء، [وقد رواه هشام بن عمار، عن عطاء بن مسلم^(٢)]، كما رواه أبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي الكوفي، غير أنه قال: عن سمي البرجمي بدلاً من شريك، ولا يعرف شريك البرجمي ولا سمي إلا بهذا الحديث، والله أعلم".

فأشار النَّحْشَبِيُّ إلى الاختلاف فيه على عطاء بن مسلم في تحديد اسم شيخ العلاء في هذا الإسناد: هل هو شريك أم سمي؟

٦- إسقاط راوٍ من الإسناد، والإسقاط وَهْم:

أخرج الحنائي في "فوائده" (٨٧/١)^(٣)، من طريق مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: "أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح مكة وعلى رأسه المغفر"، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "يقال: تفرد به أبو عبدالله مالك بن أنس... رواه عنه الكبار من أصحاب الزهري... وقد رواه عبدالله بن الرومي، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، ولم يذكر فيه مالكا؛ فإن كان قد حفظه فهو غريب

(١) ينظر: (١١٥٣/٢).

(٢) زيادة من طبعة مكتبة الأصاله والتراث (ص ٢٦٧).

(٣) ينظر: (٢٠٤/١)، (٨٦٩/٢).

من حديث معمر، عن الزهري، وإنما المحفوظ عن معمر، عن مالك، وهو الصحيح"، فبين أن الحديث لا يعرف إلا من رواية مالك عن الزهري، وأنه هكذا رواه الكبار من تلاميذ الزهري عن مالك، ومن جملتهم معمر بن راشد إلا أنه رُوي عن معمر من وجه آخر بإسقاط مالك فاستغربه، ورجح الوجه الذي وافق فيه معمر رواية الجماعة.

وقال الترمذي: "لا يعرف كبير أحد رواه عن الزهري غير مالك"، وقال ابن حبان: "لا يصح إلا من رواية مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك"، وقال ابن عدي: "وهذا يعرف بمالك بن أنس، عن الزهري ... وقد رُوي عن أبي أويس هذا الحديث كما ذكرته، وابن أخي الزهري، ومعمر، والحديث مشهور بمالك"، وقال الخليلي: "مشهور بمالك عن الزهري، سمع القدماء من أصحاب الزهري هذا من مالك، مثل: ابن جريج، ومعمر، وابن عيينة وغيرهم، والحفاظ مجتمعون قريباً من مائتي رجل ممن روى هذا عن مالك"^(١).

٧- زيادة راوٍ في الإسناد، والزيادة وهم:

أخرج الحنائي في "فوائده" (٩٠١/٢)^(٢)، من طريق المعافي بن سليمان، عن موسى بن أعين، عن إسماعيل بن عياش، عن سُهَيْل بن أَبِي صالح، عن أبيه، عن عطاء بن يزيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من سبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين..."، الحديث، فقال النَّخْشَبِيُّ معلقاً: "هذا حديث غريب ... لا نعرفه إلا من حديث المعافي ... عن

(١) سنن الترمذي (٣/٣١٤)، والمجروحون (٢/١٣٨)، والكامل (٥/٣٠١)، والإرشاد (١/٤٣٢).

(٢) ينظر: (١/٦٠٥)، (٢/١١١٦)، (١٢٤٠).

موسى ... عن إسماعيل ابن عياش، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن سُهَيْل بن أَبِي صالح، عن أبيه، عن أَبِي هريرة من غير ذكر عطاء بن يزيد، وهو أشهر، والله أعلم".

ففي هذا الحديث استغرب النَّحْشَبِيُّ رواية إسماعيل بن عياش التي زيد في إسنادها ذكر عطاء، وأشار إلى أنه روي من عدة أوجه عن سُهَيْل بإسقاط عطاء، وأن هذا هو الأشهر.

٨- إبدال راوٍ بغيره:

أخرج الحنائي في "فوائده" (٥٥١/١)^(١)، من طريق يزيد بن عبدالله بن زريق، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس الثقفي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من غسل واغتسل وهجر وابتكر..."، الحديث، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "غريب من حديث الأوزاعي، عن حسان بن عطية الشامي عنه، لا أعلم رواه عن الأوزاعي عنه إلا يزيد بن عبدالله بن زريق، عن الوليد بن مسلم، وخالفه على ذلك عبدالله بن المبارك، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، ومحمد بن مصعب القرقيساني، فرواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن عبدالله ابن المبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي الأشعث، وتابعه على ذلك أبو عثمان سعيد بن رحمة بن نعيم المصيبي، عن أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، وكذلك محمد ابن مصعب القرقيساني، وهو المحفوظ".

(١) ينظر: (٥٣٧/١، ٥٦٩، ٨٧٧/٢، ١٢٤٦).

فاستغرب النَّحْشَبِيُّ هذا الوجه عن الأوزاعي بذكر حسان بن عطية في إسناده، وأشار إلى أن رواية الجماعة عن الأوزاعي فيها يحيى الذماري بدلاً من حسان، وأن هذا هو المحفوظ.

٩- دخول حديث في حديث:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١/٥٧٥)، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه عمامة سوداء، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "هذا حديث غريب من حديث ... الأوزاعي عن ... الزهري، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يحفظ عن مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر، ورواه عن مالك: الأوزاعي، وابن جريح، ومعمر وغيرهم من الأئمة، وأما حديث العمامة السوداء فإنما هو محفوظ من حديث حماد ابن سلمة، وعمار الدهني وغيرهما، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه".

فاستغرب النَّحْشَبِيُّ حديث العمامة السوداء من طريق الأوزاعي عن الزهري، وبين أن المحفوظ عن الزهري في هذا الباب متن آخر، وهو دخوله عليه الصلوة والسلام مكة وعلى رأسه المغفر، هكذا رواه مالك، وعنه الأئمة ومنهم الأوزاعي نفسه، وأما حديث العمامة السوداء فله إسناده آخر من رواية أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه، وقال الدارقطني: "الصحيح ما رواه مالك وغيره، عن الزهري، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة، وعلى رأسه المغفر"، وقال ابن عساكر: "لا يصح هذا عن الزهري وإنما حديثه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم".

مكة يوم الفتح وعلى رأسه المغفر"^(١).

١٠- جمع الشيوخ في سند واحد، وجعل المتن واحداً:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١١٢١/٢)، من حديث أبي نعيم الحلبي، عن إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم الخولاني، وأسد بن وداعة الكلبي، ومحمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: ألا إنه لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم..."، الحديث، فقال التَّحْشَبِيُّ معلقاً: "هذا حديث غريب من حديث شرحبيل ... وأسد بن وداعة ... وأبي سفيان محمد بن زياد ... لا نعلمه جمع بين هؤلاء الثلاثة إلا إسماعيل ابن عياش من حديث أبي نعيم عبيد بن هشام الحلبي عنه، وأبو نعيم ضعيف، وقد روى من غير هذا الوجه عن إسماعيل بن عياش، عن محمد ابن زياد وحده، عن أبي أمامة، والله أعلم".

فاستغرب جمع الشيوخ في رواية أبي نعيم، عن إسماعيل بن عياش، وسياقه للحديث سياقة واحدة، ونبه إلى ضعف أبي نعيم، وهو يشير بذلك إلى أن من كانت هذه هي حاله فإنه لا يقبل منه، ويؤيده أنه روي من غير وجه عن إسماعيل، عن محمد بن زياد وحده.

(١) العلل (١٩٠/١٢)، وتاريخ دمشق (١٩٠/٤).

المطلب الثاني: قرائن الترجيح:

استعمل الحافظ النَّحْشَبِيُّ في ترجيحه عند الاختلاف القرائن المشهورة عند أئمة النقد في باب الإعلال، وهي على النحو التالي:

١ - تقديم الأعلم بحديث الراوي:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١٠٦١/٢)، من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا دخل أهل الجنة..."، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "هذا حديث صحيح من حديث ... يزيد بن هارون، عن ... حماد ابن سلمة... وقد رواه حماد بن زيد^(١)، عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى من قوله، ولم يذكر فيه صهيياً، ولا النبي ﷺ، غير أن هذا ليس بعلة إن شاء الله تعالى؛ لأن أصحاب الحديث متفقون على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني وأعلمهم به ... فإذا كان أعلم الناس بثابت حماد بن سلمة لا يسقط حديثه عنه بحديث من هو دونه في الإتيان عنه، والله أعلم".

فرجح النَّحْشَبِيُّ رواية حماد بن سلمة؛ لأنه من أعلم الناس بحديث شيخه ثابت، فقلوه مقدم على غيره، وقد صحح الإمام مسلم رواية حماد بن سلمة^(٢).

(١) هكذا على الصواب في طبعة مكتبة الأصالة والتراث (ص ٢١٤)، وتصحف في طبعة أضواء

السلف إلى حماد بن سلمة.

(٢) صحيح مسلم (١/١٦٣).

٢- الترجيح بكثرة العدد:

أخرج الحنائي في "فوائده" (١١٣٠/٢)^(١)، من طريق حسين بن محمد، عن جرير، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس { "أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة فرد النبي ﷺ نكاحه"، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "يقال: تفرد برفعه حسين بن محمد أبو أحمد المروزي، عن جرير بن حازم، ورواه جماعة غيره عن جرير مرسلًا، فلم يذكروا فيه ابن عباس، وهو أقرب إلى الصواب إن شاء الله".

فرجح النَّحْشَبِيُّ الوجه المرسل؛ لأنه رواية الأكثر.

وقال أبو حاتم: "هذا خطأ، إنما هو كما رواه الثقات، عن أيوب، عن عكرمة: أن النبي ﷺ، مرسلًا، منهم: ابن عليّة، وحماد بن زيد: أن رجلاً تزوج؛ وهو الصحيح. قلت^(٢): الوهم ممن هو؟ قال: من حسين، ينبغي أن يكون، فإنه لم يرو عن جرير غيره"^(٣).

٣- التفصيل في الرواية:

أخرج الحنائي في "فوائده" (٥٦٤/١)، من طريق أبي زرعة المؤذن، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أنس رضي الله عنه قال: "رأيت رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون خلف الجنائز وأمامها"، فقال النَّحْشَبِيُّ معلقاً: "هذا حديث غريب من حديث ... يونس بن يزيد، عن ... الزهري ... وتابع أبا زرعة

(١) ينظر: (٥٧٥/١)، (٦٠٥)، (١١١٦/٢).

(٢) أي ابن أبي حاتم.

(٣) العلل (٥٩/٤).

على هذا محمد بن بكر البرساني عن يونس أيضاً ... وكلاهما واهمان فيه، وإنما المحفوظ عن يونس ما نذكره بعد، ورواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر } يمشون أمام الجنائز ... هكذا قال سفيان بن عيينة، ووهم فيه أيضاً، فحمل كلام الزهري على الحديث وجعله كله مسنداً، والمحفوظ عن الزهري، عن سالم أن ابن عمر: كان يمشي أمام الجنائز، قال الزهري: وكان رسول الله ﷺ يمشي أمامها والخلفاء بعد أبو بكر وعمر } وهي السنة، هكذا رواه الليث ابن سعد، عن يونس الأيلي، عن الزهري، فخلص^(١) كلام الزهري من الحديث".

ففي هذا الحديث رجح النَّحْشِي رواية الليث عن يونس؛ حيث جاءت مفصلة، فرواها الليث، عن يونس، عن الزهري، عن سالم موقوفاً، وأما رواية الزهري عن أنس، فرواها الليث، عن يونس، عن الزهري مرسلًا، وليس فيها ذكر المشي خلف الجنائز، وهذا التفصيل يدل على ضبط الليث وإتقانه لهذا الحديث، وقال البخاري: "إنما يروى هذا الحديث عن يونس، عن الزهري أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، كانوا يمشون أمام الجنائز. قال الزهري: وأخبرني سالم: أن أباه كان يمشي أمام الجنائز... هذا أصح"^(٢).

(١) هكذا في طبعة مكتبة الأصاله والتراث (ص١٠٦)، وفي طبعة أضواء السلف: "فخلص".

(٢) سنن الترمذي (٣٢٢/٢).

المطلب الثالث: ألفاظ الترجيح والإعلال:

أولاً: ألفاظ الترجيح:

تنوعت ألفاظ الترجيح التي استعملها الحافظ النَّحْشَبِيُّ، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- أداة الحصر، بحيث يذكر الاختلاف ثم يرجح بقوله: "إنما الحديث هو..."^(١).

٢- قوله: حديث فلان: "أثبت"^(٢).

٣- قوله: "وهو الصواب"، بالجزم، وربما علقه بالمشيئة فيقول: "وهو الصواب إن شاء الله"، وتارة يشير إلى أنه الأقرب فيقول: "وهو أقرب إلى الصواب"، ويعلقه بالمشيئة أحياناً فيقول: "أقرب إلى الصواب إن شاء الله"، وتارة يقول: "أشبه بالصواب"، وربما قال: "وهو أحرى أن يكون صواباً"^(٣).

٤- قوله عن الوجه الراجح: "المحفوظ"، وربما حصره بقوله: "إنما يحفظ"، عن فلان كذا^(٤).

(١) فوائد الحنائي (٣٤٣/١).

(٢) المصدر السابق (٢٠٤/١).

(٣) فوائد الحنائي (٢٠٤/١)، (٣٩٩، ٥٤٥، ٥٥٩، ٦٥٠). (٨٧٨/٢، ٨٨٣، ١٠١٦، ١٠٢١، ١١٣٠، ١١٣٤)، والفوائد الصحاح العوالي، الجزء الخامس (حديث رقم ٧)، وجامع التحصيل (ص ١٧٦).

(٤) فوائد الحنائي: (٨٨/١، ١٢٢، ٥٥٢، ٥٦٥، ٥٧٥)، (١١٥٤/٢، ١٣٢٨).

٥- قوله عن الوجه الراجح: "صحيح"، أو بآل التعريف: "وهو الصحيح"، وربما وصفه بالشهرة فيقول: "المشهور الصحيح"، أو يقول: "وهو الأصح"، وربما علقه بالمشيئة فيقول: "الأصح إن شاء الله"، أو "أصح إن شاء الله"^(١).

٦- قوله: "وهو أشهر"^(٢).

ثانياً: ألفاظ الإعلال:

ألفاظ الإعلال التي وردت في كلامه جاءت معبرة عن رأيه، وبيانها كالتالي:

١- قوله: "لا يثبت"^(٣).

٢- قوله: "وهو وَهُمْ"، مستعملاً المصدر، وربما زاد في وصفه بقوله: "وَهُمْ قبيح"، وتارة يستعمل الفعل الماضي منه فيقول: "وَوَهُمْ فيه"، فلان^(٤).

٣- قوله: "هذا خطأ"، باستعمال المصدر، وربما وصفه بقوله: "خطأ صريح"، وتارة يستعمل الفعل الماضي منه فيقول: "أخطأ"^(٥).

٤- قوله: "لا يعتد باختلافه"^(٦).

٥- قوله: "تفرد باتصاله وتجويده"^(٧).

(١) المصدر السابق (١/٨٨، ٢٥٦، ٧٠٩، ٧١٥)، (٢/٨٦٩، ١٠٠٦، ١٢٤٧).

(٢) المصدر السابق (٢/٩٠١، ١١١٦).

(٣) المصدر السابق (١/٢٠٤).

(٤) المصدر السابق (١/٥٥٣، ٥٦٥، ٦٠٥)، (٢/١٣٢٨).

(٥) المصدر السابق (١/٥٥٣، ٦٠٥)، (٢/١١٣٤، ١١٥٤).

(٦) المصدر السابق (٢/٨٦٩).

(٧) الفوائد الصحاح العوالي، الجزء الخامس (حديث رقم ٧).

المبحث الثالث: جهوده في مسائل السماع، والاتصال والانقطاع:

يعدّ هذا الأمر من الجوانب البارزة في كلام الحافظ النَّحْشَبِيِّ، ومرده -بعد توفيق الله- إلى قوة حافظته وسعة روايته، ومعرفته بالطرق والأسانيد؛ ولذا تنوعت عباراته في هذا الباب، ويمكن تلخيصها في مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مسائل السماع:

كلام النَّحْشَبِيِّ فيما يتعلق بالسماع في غاية الدقة؛ حيث تناول أوائل مسموعات الراوي، والسنة التي سمع فيها من شيخه. وينص تارة على صحة سماع الراوي إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بالسماع، والتي يمكن بيانها فيما يلي:

١- تحديد تاريخ السماع الأول للراوي:

قال يحيى بن منده: " رأيت بخط عبدالعزيز النَّحْشَبِيِّ قال: سمعت أبا طاهر الكاتب يقول: ولدت في أول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وأول ما سمعت الحديث من أبي محمد بن حبان في صفر سنة ثمان وستين وثلاثمائة"^(١)، فهنا يدون النَّحْشَبِيُّ بخطه بداية سماع أبي طاهر الكاتب للحديث، ويحدده بالشهر

التجويد: جعل صورة الإسناد جيدة، في مقابل رواية أخرى فيها علة، بغض النظر عن الصواب منهما، وقد يطلق التجويد عندهم أيضاً على تدليس التسوية، وفي هذا المقام رجح النَّحْشَبِيُّ رواية الإرسال على رواية الوصل التي وصف راويها بالتفرد بالاتصال والتجويد مما يفهم منه الإعلال، والله أعلم. ينظر: تدريب الراوي (٢٥٩/١)، والاتصال والانقطاع (ص ٢٧٣).
(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٣٦/١)، وتاريخ الإسلام (٦٧١/٩).

والسنة.

٢- تحديد سنة سماع الراوي من شيخه:

قال السمعاني: "قال عبدالعزيز النَّحْشَبِيُّ: ابن حمصة سمع حمزة بن محمد ابن علي الكناني سنة سبع وخمسين"^(١)، فالنَّحْشَبِيُّ لا يكتفي بمجرد إثبات سماع الراوي من شيخه بل يحدد السنة التي سمع فيها منه.

٣- التنصيص على صحة سماع الراوي:

قال النَّحْشَبِيُّ: "أبو طاهر ... المعروف بالمكشوف، صحيح السماع"^(٢)، وهذا الحكم بصحة سماع الراوي يقتضي معرفة عامة بطرق التحمل المعتمدة عند المحدثين، ومعرفة خاصة بكيفية سماع هذا الراوي من شيوخه ولو كثر عددهم، وهذا يحتاج إلى تتبع واستقراء"^(٣).

٤- بيان الكتب التي سمعها الراوي من شيوخه:

قال النَّحْشَبِيُّ: "أبو سعيد القُرْقُوبِيُّ ... سمع من أبي الشيخ كتابه المخرج على الصحيح"، وقال أيضاً: "الإمام أبو علي الحمادي، سمع بنيسابور كتاب أبي عوانة"، وتارة يبين أن الراوي لم يسمع الكتاب بتمامه من شيخه فيقول: "أبو محمد الجوهري ... سمع من القطيعي مسند العشرة، ومسند أهل البيت، ومسند العباس"، وقال ابن النجار: "قال عبدالعزيز النَّحْشَبِيُّ: لم يسمع أبو

(١) الأنساب (٢٥٢/٤).

(٢) المصدر السابق (٤١٦/١٢).

(٣) ينظر: الأنساب (٢٦/٦)، (٣٤٠/٧)، (٨٥/١٢)، (٢٤٣)، (٤٤/١٣)، وسير أعلام النبلاء

(١٤٩/١٨)، وتاريخ الإسلام (١٥٨/١٠).

نعيم مسند الحارث بتمامه من أبي بكر بن خلاد، فحدث به كله" (١).

٥- الكلام على أصول الراوي وبيان سماعات عليها:

ومن ذلك قول النَّحْشَبِيِّ عن أحدهم: "صحيح الأصول؛ كم من كتاب كان عنده به نسختان، وثبت في كلها سماعه"، ولذلك لشدة عنايته بأصوله، وقال النَّحْشَبِيُّ: "له أصول صحاح، وسماعات في كتب الناس"، فهذا الراوي ممن رزق حظاً في السماع.

وأحياناً يوضح السبب في اختفاء سماع الراوي من بعض أصوله، كقوله عن أبي إسحاق الغساني: "كان عمه أبو الحسين سمَّعه الكثير، ثم غضب عليه، وكان يقطع الأوراق التي عليها سماعه من أجزاءه". وتارة يبين الأصول المتحللة ويكشف زيف السماع المدون عليها، كقوله: "حدث بما لم يسمع، كان يشتري الكتب من السوق فيكتب سماعه فيها فيحدث بها"، وقوله: "كان يسرق كتب الناس، ويقطع ظهور الأجزاء التي فيها السماع" (٢).

٦- امتناع الشيخ عن الإسماع للراوي:

قال النَّحْشَبِيُّ: "أبو كامل الأنبردواني...رحل إلى سمرقند إلى أبي الفضل الكاغذي؛ فلما علم أنه صاحب رأي امتنع عليه في الحديث بعد ما سمع منه شيئاً" (٣).

فبين أن السبب في امتناع الكاغذي عن الإسماع لهذا الراوي لأنه كان

(١) الأنساب (٤٢٢/٣)، (٢٢٥/٤)، (٣٨٧/١٠)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد (ص ١٤٨).

(٢) الأنساب (٣٨٣/٣)، (٤٢٢)، (٧٢/٩)، (٤٦/١٠)، (١٠/١١)، ولسان الميزان (٤١٢/١).

(٣) الأنساب (٣٥٦/١).

على طريقة أهل الرأي، والمحدثون يعيرون عليهم هذا المسلك.

٧- بيان مذاهب أهل الأمصار في الإسماع:

الإحاطة بقوانين الرواية وطرائق أهل الأمصار في الإسماع يعدّ من الأمور التي ينبغي للمحدث معرفتها ومراعاتها، ومن ذلك قول النَّحْشَبِيِّ: "وأهل بخارى لا يُسمعون لأقل من سبع سنين"^(١)، وفائدته أن من ادعى سماعاً منهم لأقل من هذا العمر عرف وهمه أو كذبه.

المطلب الثاني: الاتصال والانقطاع:

اتصال السند أو انقطاعه من القواعد الأساسية في قبول الحديث أو رده، ولقد كان للحافظ النَّحْشَبِيُّ أحكام دقيقة في هذا الباب، وإيضاح ذلك فيما يلي:

١- نفي السماع:

قال النَّحْشَبِيُّ: "ولم يسمع أبو المليح من أبي هريرة رضي الله عنه، وإنما سمع من أبي صالح"،^(٢).

فبين أن رواية أبي المليح عن أبي هريرة رضي الله عنه منقطعة، وأن سماعه إنما كان من أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، فبينهما واسطة، وقد نقل الحافظ العلائي كلام النَّحْشَبِيِّ هذا وأقرّه عليه^(٣).

٢- نفي الإدراك:

قال النَّحْشَبِيُّ: "ثور بن زيد الديلي لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه...

(١) المصدر السابق (١١/١٨٢).

(٢) فوائد الخنائي (٢/٩٩٨)، وينظر: (١/٧٥٤، ٧٦٩)، (٢/٨٩١، ١١٣٤، ١٢٦٤).

(٣) جامع التحصيل (ص١٦٨)، وينظر: (١٧٦، ١٩٣، ٣٠٤).

فالحديث مرسل^(١)، أي منقطع، فثور لم يدرك زمن عمر رضي الله عنه، وقد نقل
العلائي هذا الحكم عن النخشي^(٢).

٣- نفي اللحاق:

قال النخشي: "مرسل؛ لأن عروة لم يلحق عمر بن الخطاب رضي الله عنه"،
فحكم بانقطاعه لعدم لحاق عروة زمن عمر رضي الله عنه^(٣).

٤- الاكتفاء بحكم الإرسال:

حكم النخشي على حديث عبدالله بن دينار: "أنَّ عمر رضي الله عنه خرج من
الليل فسمع امرأة تقول: "...، الحديث، فقال: "مرسل"، وأقره العلائي وبين
سبب ذلك بقوله: "وهو كما ذكر؛ لأن ابن دينار لم يسمع من عمر رضي الله عنه"^(٤).

(١) فوائد الحنائي (١٢٩٩/٢)، وينظر: (١١١٣/٢، ١٢٧١، ١٢٨٩).

(٢) جامع التحصيل (ص ١٥٣)، وينظر: (٣١٨، ١٥٥).

(٣) فوائد الحنائي (٥٧٩/١).

(٤) فوائد الحنائي (١٢٧٤/٢)، وجامع التحصيل (ص ٢١٠).

المبحث الرابع: جهوده في تراجم الرواة:

تفنن الحافظ النَّحْشَبِيُّ في حديثه عن الرواة، وكانت نظريته شاملة لكل ما يخدم باب الرواية ويضبطها، فجاء كلامه حول الرواة متنوعاً، ويمكن إيضاح هذه الجهود في المطالب التالية:

المطلب الأول: الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب:

ضبط هذه الأمور يحتاج إلى إتقان، وأخذ للعلم عن أهله مدارس ومشافهة؛ حتى يسلم المرء من داء التصحيف والتحريف، وجهود الحافظ النَّحْشَبِيِّ بارزة في هذا المقام، وبيانها كما يلي:

١- الأسماء:

الحافظ النَّحْشَبِيُّ ممن يرجع إليه في ضبط أسماء الرواة، ومن ذلك ما ذكره ابن ناصر الدين بقوله: "أتش: بفتح أوله والمثناة فوق معاً، وآخره شين معجمة، وقاله بعضهم بمد الهمزة، وقيده عبدالعزيز النَّحْشَبِيُّ بخطه: أتش ممدوداً"، وكان - رَحِمَهُ اللهُ - يذكر من اختلف في اسمه ويحجر القول فيه، ومن ذلك قوله عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "واختلفوا في اسمه"، ثم رجح أن اسمه عبد عمرو ابن عبد غنم، وقوله: "واختلفوا في اسم أبي بكر بن عياش، والأصح أن اسمه كنيته" (١).

٢- الكنى والألقاب.

يوضح النَّحْشَبِيُّ أسماء المكنيين، ومن ذلك قوله: "أبو أحمد الزبيري اسمه:

(١) فوائد الحنائي (١١٦/١، ١٥٥)، وتوضيح المشتبه (٢٧٥/١).

محمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي"، وقال: "أبي أسامة، واسمه: حماد بن أسامة الكوفي"، وإن كان للراوي لقب أشار إليه، كقوله: "وأبو ربيعة اسمه زيد ابن عوف، ولقبه فهد"، وأحياناً يوضح معنى اللقب، كقوله: "يعرف بالماجشون، والماجشون هو المورد، وهو لقب"، وتارة يبين سبب اللقب، كقوله عن أحدهم: "كان لا يغطي رأسه شتاءً ولا صيفاً، وكان يلقب بمكشوف الرأس"^(١).

٣- الأنساب:

كان التَّحْشِي على دراية تامة بالأنساب واختلافها، ومن ذلك قوله: "الثوري، من ثور همدان"، وقوله: "قتادة بن دعامة السدوسي من أنفسهم"، وقوله: "طاوس بن كيسان الهمداني اليماني الخولاني مولاهم، من أبناء الفرس"، وقوله: "الأصبحي الحميري، حليف عثمان بن عبيدالله التيمي القرشي".

وتارة يوضح من نسب إلى غير أبيه، كقوله: "إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة، وعُلَيَّة أمه، وإبراهيم أبوه"، وقوله: "أبو يعقوب يوسف بن منصور ابن إبراهيم بن الفضل بن محمد بن شاكر بن نوح بن سيار السيارى، كأنه نسب إلى جده الأعلى".

وأحياناً يشير إلى من كانت نسبته على خلاف ظاهرها، ومن ذلك قوله: "عبدالمملك بن عمير القرشي الكوفي، ويعرف بالقبضي باسم فرس له كان سابقاً"، وقوله: "سليمان بن طرخان القيسي، المعروف بالتيمي، نزل تيمماً

(١) فوائد الخنائي (١/١٤٠، ٢٦٩، ٣١٢، ٧١٤)، والأنساب (١٢/٤١٦).

فنسب إليه، وهو مولى بني مرة"، وقوله: "البدري؛ لأنه نزل بداراً ولم يشهد بداراً".

ومن ذلك معرفته بالإخوة والأخوات، كقوله: "محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولى بني زريق المدني، وهم خمسة إخوة: محمد، ويحيى، وإسماعيل، وعبدالله، وكثير، بنو جعفر بن أبي كثير، وقد حدثوا كلهم"، وقوله: "محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك الأنصاري، وهم خمسة أخوة: محمد، ويحيى، وأنس، وأشعث، وأختهم حفصة، أولاد سيرين مولى أنس بن مالك"، وهذا يدل على مزيد عنايته بالرواة ومعرفته بهم^(١).

المطلب الثاني: ذكر الولادة والوفاة، والشيخ والتلاميذ، والبلدان، والرحلات، والعقائد، والمذاهب الفقهية، والوظائف، والقيمة العلمية للمؤلفات:

لم يُغفل النَّحْشَبِيُّ في حديثه عن الرواة ما تتضح به الحياة الشخصية للراوي، وتكوينه العلمي، ومشربه العقدي، إلى غير ذلك من الجوانب، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

١- الولادة والوفاة:

الحاجة ماسة إلى معرفة هذا الأمر، وقد عني به المحدثون كثيراً، والنَّحْشَبِيُّ من جملتهم، ومن ذلك قوله: "صديقنا أبو علي الخجادي ... ولد سنه سبع عشرة وأربعمائة"، وقوله: "مات أبو بكر بن أبي صالح ببلخ في سنة ست

(١) فوائد الخنائي (١/١٤٠، ١٨١، ١٩٧، ٢٨٥، ٣٣١، ٣٦٢، ٤٥٧، ٦٨٦، ٧٤٣، ٧٤٧)، والأنساب (٧/٣٢٨).

وسبعين وثلاثمائة".

ومما يدل على دقته أنه تارة يحدد يوم الوفاة والوقت الذي توفي فيه الراوي، كقوله: "مات بأصبهان وأنا بها بعد، قبل أن أخرج منها يوم الجمعة وقت الصلاة السادس والعشرين من شعبان سنة أربع وثلاثين وأربعمائة"^(١).

٢- الشيوخ والتلاميذ، والبلدان، والرحلات:

قال النَّحْشَبِيُّ: "شمس الأئمة أبو محمد الحلواني ... سمع أبا إسحاق الرازي، وإسماعيل بن محمد الزاهد ... وجماعة"، فهو لا يكتفي بمجرد ذكر شيوخ الراوي بل ينص على سماعه منهم.

وقال أيضاً: "الوليد بن عبادة بن الصامت، روى عنه ابنه عبادة ابن الوليد"، وينبه على بلد الراوي وأصله، كقوله: "ابن أبي شيبة كوفي الدار، واسطي الأصل"، وقوله: "السيبيعي الهمداني الكوفي الأصل نزل الشام"، وقوله: "الحراني الرقي، حراني الأصل، رقي المولد، نزل رحبة الفرات". وتارة إذا نسب الراوي إلى بلده وضح أين تقع هذه البلدة، كقوله: "البيكندي، وبيكند قرية ببخارى"، وقوله: "السيناني المروزي، وسينان قرية من قرى مرو".

ويشير تارة إلى رحلات الرواة، كقوله: "رحل إلى سمرقند إلى أبي الفضل الكاغدي"، وقوله: "ورحل إلى البصرة، وبشاطئ عثمان بالأبلة، وبيغداد"^(٢).

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٠٤)، والأنساب (٥/٥٣)، (١٠/٣٨٧).

(٢) فوائد الخنائي (١/٧٩٨، ٤١٢، ٢٢٤، ١٦٠، ١٢٢)، والأنساب (١/٣٥٦)، (٤/٢١٧)، (٦/١٥٦، ٢٩١).

٣- العقائد، والمذاهب الفقهية، والوظائف:

يشير النَّحْشَبِيُّ إلى سلامة معتقد الراوي بقوله: "شيخ صالح من أهل السنة"، وإذا كان من أهل البدع وصفه بقوله: "ليس من أهل السنة"، وربما نص على بدعته بقوله: "يقول بتفويض الأعمال إلى العباد، وينكر القدر".
ويذكر تارة المذهب الفقهي الذي ينتسب إليه الراوي بقوله: "مطلي المذهب"، وقوله: "شيخ فقيه على مذهب الشافعي"، وقوله: "مذهبه مذهب الكوفيين".

وأحياناً يذكر الوظائف والأعمال التي تولاها بقوله: "قاضي الكوفة"، وقوله: "قضى بنخشب ... سنين كثيرة وحمدت سيرته، ولم يتهم أنه أخذ الرشوة"^(١).

٤- القيمة العلمية للمؤلفات:

قال النَّحْشَبِيُّ عن كتاب "فضائل عسقلان" لابن الترخمان: "ما فيه حديث يصح غير حديثين"، وهذا حكم لا يطلقه إلا حافظ كبير، وقال عن كتاب ألفه أبو بكر الباطرقاني: "صنف مسنداً ضمنه ما اشتمل على صحيح البخاري إلا أنه كتب المتن من الأصل ثم ألحقه الإسناد، وهذا ليس من شرط أصحاب الحديث وأهله"، فهذا عمل ملفق؛ لأنه اعتمد متون البخاري وألحق بها الأسانيد، والصواب أن يروي الحديث بإسناده ولفظه وإن غاير لفظ

(١) فوائد الحنائي (٧٤٠/١)، والأنساب (١٣٠/٢، ٣١١)، (٢٨٩/٣)، (٢١٧/٤)، (١٥٦/٦)، (٢١٠/٧)، (٤٨٥/١٢)، وإنباه الرواة (١٧٠/٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٦/١٨).

الصحيح أو زاد عليه، فهذا عمل المحدثين، وأصحاب المستخرجات^(١).
المطلب الثالث: إثبات الصحة أو نفيها، والجرح والتعديل، ومعرفة
المختلطين، والوُحْدَان، ومن لم يرو إلا حديثاً واحداً:

تعد هذه المسائل في غاية الأهمية عند الحديث عن الرواة، وهي ميدان
يتفاوت فيه النقاد، ويظهر فيه حذقهم وإتقانهم، وكان الحافظ النَّحْشَبِيُّ من
رسخت قدمه في هذا الشأن، وبرع فيه، وإيضاح ذلك فيما يلي:

١- إثبات الصحة أو نفيها:

مرتبة الصحة لها شأن عظيم في دين الله، فإن ثبتت لأحد فصاحبها من
جملة العدول وحديثه متصل، وإن نفيت فصاحبها ممن يقبل في حقه الجرح
والتعديل، وحديثه مرسل، ومن ذلك قول النَّحْشَبِيِّ: "رافع بن سنان هذا له
صحة"، وقوله: "وعبدالرحمن بن عائش هذا لا يعرف له صحة"، وقوله:
"والصنابحي: هو أبو عبدالله عبدالرحمن بن عسيلة هاجر إلى النبي ﷺ فسمع
بوفاته وهو بالجحفة ولم يلحقه، والله أعلم"^(٢).

٢- الجرح والتعديل:

النَّحْشَبِيُّ إمام ناقد، ولذا كان يحكم على الرواة بحسب ما أدى إليه
اجتهاده، ويستعمل من ألفاظ الجرح والتعديل ما تتضح به مرتبة الراوي في
العلم، ومن ذلك قوله: "أحد أئمة الحديث في الإتقان والضبط والحفظ"،
وقوله: "ثقة جليل نبيل"، وقوله: "ثقة متقن"، وقوله: "ثقة"، وقوله: "شيخ لا

(١) معجم السفر (ص ٧٣)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد (١/١٧٥).

(٢) فوائد الخنائي (١/٢١٦)، (٢/٩٩٩، ١١٠٩).

بأس به صالح"، وقوله: "قد تكلموا فيه"، وقوله: "ضعيف الحديث"، وقوله: "مجهول"، وقوله: "فيه نظر"، وقوله: "عنده مناكير"، وقوله: "لم يكن متقناً ولا ثقة"، وقوله: "كذاب"، وقوله: "كذاب ابن كذاب، يقص ويكذب على الله وعلى رسوله"، وقوله: "كان يقص ويكذب، ولم يكن على وجهه سيماء المتقين"، وقوله: "لا يحل الرواية عنه إلا على وجه التعجب"، إلى غيرها من الألفاظ، وربما نقل حكم غيره على الراوي، كقوله عن أحدهم: "كان يضعفه ابن عيينة"، وتارة يفاضل بين الرواة، كقوله: "عبيدالله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، وهو أخو عبدالله، وأبي بكر، وعاصم وهو أوثقهم وأجلهم"، وقوله: "رشد بن سعد المصري ضعيف الحديث، وعبدالله بن سويد أحسن حالاً منه"، وأحياناً يُفصل في حكمه على الراوي، كقوله: "وبقية صحيح الحديث إذا روى عن الثقات المشهورين"^(١).

٣- معرفة المختلطين:

يذكر النَّحْشَبِيُّ اختلاط الراوي وتغيره ويميز حديثه بقوله: "عطاء ابن السائب ثقة، إلا أنه تغير بأخرة، وسماع القدماء منه صحيح"، وينص على من سمع من المختلط بعد تغيره كقوله: "غير أن سماع سفيان بن عيينة من أبي

(١) فوائد الحنائي (١٠٧، ٣٩٤، ٣٩٩، ٥٦٠، ٥٨٢، ٧٥٥). (١٦٨/٢، ٨٨٨، ٩٠١، ١٠٢١، ١٠٥١)، والأنساب (٣٥٦/١)، (٨٣، ٨٢/٣)، (١١٥/١٠)، (٨٥/١٢)، وميزان الاعتدال (٣٥٣/١)، ولسان الميزان (٤٢٣/١)، (٦٤/٢)، (٢١٧/٤).

إسحاق يقال: إنه كان بعد اختلاط أبي إسحاق وتغيره" (١).

٤- الوُحْدَان، ومن لم يرو إلا حديثاً واحداً:

قال النَّحْشَبِيُّ: "ورعية هذا مقل ... ولم يرو عنه غير الشعبي، والله أعلم"، وهذا أمر يحتاج إلى حفظ واستقراء، وقال أيضاً: "وعبدالله بن سعد لا يعرف إلا بهذا الحديث"، وقال: "نبيشة الخير ... نزل البصرة، ولا يعرف له غير هذا الحديث"، وهذا لا يمنع أن يروي عنه جماعة؛ لكن ليس له من الحديث غير حديث واحد (٢).

(١) فوائد الحنائي (٧٥٩/١، ٧٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢١٦/١، ٧٨٢، ٧٧٩).

المبحث الخامس: جهوده في الحكم على الأحاديث:

تنوعت أحكام الحافظ النَّحْشَبِيِّ على الأحاديث بحسب اجتهاده ونظره في الأسانيد والمتون، وهنا أسرد جملة من أحكامه التي أطلقها على الأحاديث، وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: الحكم المفرد:

أطلق فيها على الأحاديث لفظ الصحة والحسن والشهرة وغيرها، إلا أنه لم يقع في كلامه استعمال لفظ "الضعيف" عند الحكم المفرد على السند، وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- قوله: "هذا حديث صحيح": وهو على أقسام:

أ- يحكم على الحديث بالصحة من طريق راويه الأعلى والأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث صحيح من حديث أبي عثمان ربيعة بن أبي عبدالرحمن ... وهو صحيح من حديث أبي عبدالله مالك بن أنس".

ب- يحكم على الحديث بالصحة من طريق راويه الأعلى، وبالغرابة من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث صحيح من حديث أبي بكر محمد ابن مسلم ... وهو غريب من حديث أبي محمد بقية بن الوليد".

ج- يحكم على الحديث بالصحة مجرداً، وتارة يقيده بالمدار، وقد يصفه بأنه على شرط الشيخين:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث صحيح"، وقال: "هذا حديث صحيح من حديث أبي عبدالرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري"، وقال: "هذا

حديث صحيح من حديث عبدالله بن دينار... وهذا الحديث على شرط الصحيحين أيضاً^(١).

٢- قوله: "هذا حديث حسن"، وهو على أقسام:

أ- يحكم على الحديث بالحسن من طريق راويه الأعلى، وبالشهرة من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن من حديث أبي بكر عاصم بن أبي النجود ... وهو مشهور من حديث أبي بكر بن عياش".

ب- يحكم على الحديث بالحسن من طريق راويه الأعلى، وبالغربة من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن من حديث أبي عون ... وهو غريب عنه لا نعرفه عن أبي عون إلا من حديث أبي جابر محمد بن عبد الملك".

ج- يحكم على الحديث بالحسن من طريق رواية معينة:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن من حديث أبي بشر شعيب بن أبي حمزة"^(٢).

٣- قوله: "هذا حديث مشهور"، وهو على أقسام:

أ- يحكم على الحديث بالشهرة من طريق راويه الأعلى، وبالغربة من طريق راويه الأدنى:

(١) فوائد الحنائي (١/٩٨، ١٢٢، ٢١٠، ٢٩٠)، والفوائد الصحاح العوالي، الجزء الخامس (حديث رقم ٤٠، ٦٠).

(٢) فوائد الحنائي (١/١١٦، ٤٣٠)، (٢/١٣٠٧).

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور من حديث أبي الحسن محمد بن عمرو ابن علقمة... وهو غريب من حديث أبي يوسف يعلى بن عبيد".
ب- يحكم على الحديث بالشهرة من طريق راويه الأعلى، وبالحسن من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور من حديث أبي الحسن محمد ابن عمرو... وهو حسن من حديث أبي عبد الله الفضل بن موسى".
ج- يحكم على الحديث بالشهرة من طريق راويه الأعلى والأدنى:
قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور من حديث أبي حميد... وهو مشهور من حديث أبي عمرو صفوان بن عمرو".

د- يحكم على الحديث بالشهرة من طريق رواية معينة:
قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور من حديث أبي عبد الله مالك ابن أنس" (١).

٤- قوله: "هذا حديث محفوظ"، وقد حكم به على طريق معينة:
قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث محفوظ عن شعبة، عن أبي جعفر الخطمي" (٢).

٥- قوله: "هذا حديث غريب"، وهو على أقسام:
أ- يحكم على الحديث بالغرابة من طريق راويه الأعلى والأدنى:
قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث غريب من حديث أبي سعد سعيد بن أبي

(١) المصدر السابق (١/٢٣٠، ٣٩٨، ٤١٢، ٤٢٢).

(٢) المصدر السابق (١/٥٣٧).

سعيد المقبري ... وهو غريب من حديث أبي الحارث محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب".

ب- يحكم على الحديث بالغرابة من طريق راويه الأعلى، وبالحسن من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث غريب من حديث أبي عيسى العوام ابن حوشب ... وهو حسن من حديث يزيد بن هارون عنه".

ج- يحكم على الحديث بالغرابة من طريق رواية معينة:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث غريب من حديث يزيد بن يونس بن يزيد الأيلي" (١).

المطلب الثاني: الحكم المركب:

جمع في أحكامه المركبة بين عدة مصطلحات وبيانها كالتالي:

١- قوله: "صحيح عزيز":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث صحيح عزيز من حديث أبي بكر محمد ابن مسلم" (٢).

٢- قوله: "حسن صحيح":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن صحيح من حديث أبي عبدالله مالك ابن أنس" (٣).

(١) المصدر السابق (٢٥٥/١، ٢٦٩)، (١٠٠٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٨٧/١).

(٣) المصدر السابق (١٢٨٥/٢).

٣- قوله: "حسن غريب":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مخزوم بن هانئ" (١).

٤- قوله: "حسن مشهور":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن مشهور من حديث أبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري" (٢).

٥- قوله: "حسن مליح":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث حسن مليح في الصلاة" (٣).

٦- قوله: "غريب عزيز":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث غريب عزيز من حديث زميل بن عمرو العذري" (٤).

٧- قوله: "مشهور محفوظ":

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور محفوظ من حديث أبي عبد الله مالك ابن أنس" (٥).

٨- قوله: "مشهور صحيح":

(١) المصدر السابق (٢/٩٩٤).

(٢) المصدر السابق (٢/٨٩٨).

(٣) المصدر السابق (٢/١٢٦٤).

(٤) المصدر السابق (١/٣٨٦).

(٥) المصدر السابق (١/٦٩١).

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا الحديث أيضاً مشهور صحيح عن ابن عمر"^(١).

المطلب الثالث: الجمع بين الحكم المفرد والمركب:

وهذا الجمع منه في الحكم أطلقه على السند الواحد، وبيان ذلك كما يلي:

١- يحكم على الحديث بالصحة من طريق راويه الأعلى، وبالغرابة

والحسن من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث غريب حسن من حديث أبي أويس عبدالله بن

عبدالله بن أبي أويس ... وهو صحيح عن أبي المنذر هشام بن عروة عن أبيه".

٢- يحكم على الحديث بالشهرة من طريق راويه الأعلى، وبالحسن والعزة

من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور من حديث أبي بكر عاصم... وهو

حسن عزيز من حديث أبي جعفر الرازي".

٣- يحكم على الحديث بالشهرة من طريق راويه الأعلى، وبالغرابة

والملاححة من طريق راويه الأدنى:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هذا حديث مشهور من حديث أبي عبدالله سفيان بن

سعيد... وهو غريب مليح من حديث يحيى ابن صالح"^(٢).

(١) المصدر السابق (١٢٨٧/٢).

(٢) المصدر السابق (٧٦٣/١)، (١١٠٢/٢)، (١١٨٤).

المبحث السادس: جهوده حول الصحيحين:

كان للحافظ النَّحْشَبِيُّ اهتمام بالغ وعناية واضحة بالصحيحين^(١)، وقد تجلّى هذا الأمر في عدة جوانب يمكن إبرازها في المطالب التالية:

المطلب الأول: تمييز الرواة المهملين، والتنبيه على شرط الشيخين، وطريقتهما في التخريج عن الراوي:

١- تمييز الرواة المهملين:

هذا أمر يحتاج إلى اطلاع واسع على روايات الصحيح ومعرفة تامة بتراجم الرواة، ومن مشاركة النَّحْشَبِيِّ في ذلك ما نقله ابن ناصر الدين الدمشقي في أحد أسانيد البخاري بقوله: "عبدالله شيخ البخاري هذا مختلف في نسبه: فقال أبو علي بن السكن في روايته عن الفريري عن البخاري: حدثنا عبدالله بن مسلمة -يعني القعني- ... وذكر أبو نصر الكلاباذي: أنه عبدالله بن صالح العجلي، وذكر أبو مسعود الدمشقي أنه عبدالله بن رجاء، وقال عبدالعزيز النَّحْشَبِيُّ: أظنه ابن رجاء"^(٢).

٢- التنبيه على شرط الشيخين.

نبه النَّحْشَبِيُّ على شرط الشيخين في بعض الأحاديث، ومن ذلك قوله: "وهو على شرط الشيخين، وقد روي جميعاً في الصحيح عن هشام ابن عمار"، وقوله: "وهذا الحديث على شرط الصحيحين أيضاً"، وقوله: "وقد أخرج مسلم في الصحيح حديثاً عن صفوان بن عمرو، عن عبدالرحمن ابن جبير بن نفيير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، فهذا على شرطه صحيح، والله

(١) تقدم في ترجمته من هذا البحث أنّ من مسموعاته صحيح البخاري.

(٢) جامع الآثار (١/١٠٤).

أعلم"، فهنا يراعي التخريج عن الراوي في الصحيح لجعله على شرط الشيخين، وسيأتي في كلامه أنه يراعي أيضاً الكيفية التي أُخرج فيها عن الراوي في الصحيح^(١).

٣- طريقة الشيخين في التخريج عن الراوي:

يذكر النَّحْشَبِيُّ أحياناً أنَّ الراوي مخرج له في الصحيح لكن من طريق معينة، ومن ذلك قوله: "وللمقدم في الصحيح حديثان، ولكنه من حديث الشاميين عنه".

وتارة يوضح أن الرواية عنه ليست في الأصول إنما هي في المتابعات، ومن ذلك قوله: "وقد أخرج مسلم لبقية أحاديث متابعة"، وقوله: "ولم يخرج البخاري لسليمان بن المغيرة عن ثابت رواية، وإنما أخرجه استشهاداً"^(٢).

المطلب الثاني: بيان السبب في إعراض الشيخين عن بعض الأحاديث أو الطرق أو الرواة:

مما قاله النَّحْشَبِيُّ في بيان السبب في إعراض الشيخين عن بعض الأحاديث: "وقد أخرجوا بهذا الإسناد أحاديث غير أنَّ هذا موقوف؛ فلم يخرجوا"، وقوله: "ولكنه مقطوع؛ فلذلك لم يخرجوه في الصحيح، والله أعلم"، فالموقوف والمقطوع وإن وجدا في الصحيح لكنهما ليسا من مقاصد التأليف عند الشيخين، وقال أيضاً: "وإنما هذا مرسل؛ فلذلك لم يخرج في الصحيح، والله أعلم"، فالمرسل فاقد لشرط من شروط الصحة وهو الاتصال.

وقال النَّحْشَبِيُّ: "وأسقط البخاري في الأحاديث الثلاثة ذكر شبلي على

(١) فوائد الخنائي (١/٢٨٦، ٢٩٠، ٤٢٢).

(٢) المصدر السابق (١/٧٥١)، (٢/٨٦٨، ٨٩٨).

عمد؛ لعلمه بوهم ابن عيينة فيه، والله أعلم"، فأعراض البخاري عن هذه الطريق لعلمه بوهم الراوي فيها^(١).

وتارة يوضح السبب في إعراض الشيخين عن التخريج لبعض الرواة إما بالكلية أو احتجاجاً أو من روايته عن شيخ معين، ومن ذلك قوله: "وقد أخرج مسلم عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي، عن علقمة حديث عبدالله: أن النبي ﷺ لم يكن معه عبدالله ليلة الجن، غير أن داود الأودي ضعيف لم يخرج حديثه"، وقوله: "وقد رواه عن أبي إسحاق: شريك، وغيره كما رواه سفيان غير أنه لم يخرج في الصحيح من حديث علي بن ربيعة شيء"، فكل الراويين لم يخرج لهما في الصحيح شيء.

وقوله: "ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري لأبي الزبير في الصحيح شيئاً؛ لأن أبا الزبير تكلم فيه شعبة، وقال: رأيت يتزن لنفسه فاسترحج، فترك حديثه لأجل هذا، ولم يحدث عنه إلا حديثاً واحداً، فتركه البخاري متابعة لشعبة غير أن أبا الزبير حديثه مشهور صحيح، وهو حافظ متقن"، فأعراض البخاري عن رواية أبي الزبير كان بسبب كلام شعبة فيه.

وقوله: "ولم يخرجوا لمحمد بن عمرو شيئاً إلا مقروناً بغيره؛ لأن مالك تكلم فيه، والله أعلم"، وقوله: "ولم يخرج البخاري لأبي سفيان عن جابر شيئاً إلا مقروناً بأبي صالح؛ لأن وكيعاً قال عن شعبة: أبو سفيان، عن جابر إنما هو كتاب، يعني صحيفة عن جابر، فلذلك لم يخرج البخاري، والله أعلم"، فمحمد بن عمرو لم يخرج له في الصحيح احتجاجاً لكلام مالك فيه، وترك البخاري الاحتجاج برواية أبي سفيان عن جابر؛ لأنها وجادة.

(١) المصدر السابق (١/٢٧٤، ٤٣٠، ٦٠٥، ٦٦٢).

وقوله: "غير أن سماع سفيان بن عيينة من أبي إسحاق يقال: إنه كان بعد اختلاط أبي إسحاق وتغيره فلا يخرج في الصحيح، والله أعلم"، فلم يقل: إنه على شرط الشيخين مع أن ابن عيينة وأبي إسحاق من رجال الصحيح؛ وذلك مراعاة منه للكيفية التي أخرج لهما في الصحيح^(١).

المطلب الثالث: الاستدراك على الشيخين:

من المعلوم أن الشيخين لم يستوعبا إخراج الصحيح ولا التزاما ذلك، فتركهما لبعض الأحاديث لا يعني ضعفها.

ومما استدركه النَّحْشَبِيُّ على الشيخين قوله عن حديث رواه الأوزاعي: "ولم يخرجوا حديث الأوزاعي، وهو صحيح عنه"، وقوله: "وحديث معمر صحيح، وإن لم يخرجاه"، وقوله: "وأخرج البخاري أيضاً بهذا الإسناد أحاديث غير هذا، فهذا على شرطه صحيح أيضاً وإن لم يخرجه، والله أعلم".

وتارة يصرح بأنه يلزم البخاري^(٢) إخراج الحديث لكونه على شرطه، ومن ذلك قوله: "وقد أخرج البخاري في الصحيح عن هُشَيْمٍ، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى حديثاً في تفسير قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧]، فهذا يلزمه إخراجه على شرطه؛ لأنَّ مسعر ابن كدام أحد الأئمة، وقد خرج حديثه في الصحيح، ولا يعرف له علة تمنع من إخراجه، والله أعلم"^(٣).

(١) المصدر السابق (١/٥٢٦، ٧٧٣، ٧٨٥، ٧٩٤)، (٢/٨٣٢، ١٣٣٠).

(٢) تقدم في ترجمة النَّحْشَبِيِّ من هذا البحث أنَّ من مروياته كتاب "الإلزامات" للدارقطني.

(٣) فوائد الحنائي (١/٧٨٩)، (٢/٩٨٠، ١٠٥٥، ١١٦٥).

المبحث السابع: جهوده في علم التخريج:

أبدع الحافظ النَّحْشَبِيُّ في تخرجه لفوائد الحنائي^(١)؛ حيث ضمنه علوماً متعددة متعلقة بالتصحيح والتضعيف، ومعرفة الرواة، والجرح والتعديل، وإعلال المرويات والترجيح بينها مما تقدم بيانه في هذا البحث، وسبق في ترجمته أنه ممن تصدى لهذا النوع من التأليف واشتهر به، وخرج لمجموعة من العلماء في وقته، وأشير هنا إلى جمل من وظائف المخرج التي استعملها الحافظ النَّحْشَبِيُّ في المطالب التالية:

المطلب الأول: ألفاظ التخريج، وعناصر العزو، وجمع الطرق:

١- ألفاظ التخريج:

يستعمل الألفاظ الاصطلاحية عند التخريج فتارة يقول: "أخرجه"، ومن ذلك قوله: "أخرجه البخاري عن عبد الله ابن يوسف"، وأحياناً يقول: "رواه"، نحو قوله: "ورواه مسلم عن زهير بن حرب"^(٢).

٢- عناصر العزو:

ينص النَّحْشَبِيُّ أحياناً على اسم المخرِّج وكتابه، كقوله: "أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح"، وقوله: "وقد أخرج مسلم في الصحيح...".

وتارة يفصل في العزو بذكر اسم الكتاب الموجود ضمن الكتاب المخرِّج

(١) في طبعة أضواء السلف (ص ٤٣-٤٦)، وصف المحقق بشكل عام منهج النَّحْشَبِيِّ في تخرجه، وهذه الطبعة هي في الأصل أطروحته للماجستير.

(٢) فوائد الحنائي (١/١٣٣، ٣١٢).

منه، كقوله: "أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري في التعبير"، وقوله: "ورواه مسلم في الأشربة"^(١).

٣- جمع الطرق:

يورد النَّحْشَبِيُّ طرق الحديث التي قبل صاحب المدار ويعطف بعضها على بعض ثم يشير إلى التقاء الطرق عند صاحب المدار بقوله: "كلهم عن فلان"، أو بقوله: "جميعاً عن"، ومن ذلك قوله: "أخرجه البخاري عن يحيى بن عبدالله ابن بكير، عن ليث بن سعد، عن عقيل، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر وزهير، عن سفيان، وعن عبدالله بن محمد بن أسماء، عن جويرية، عن مالك، وعن محمد ابن رافع، وعبد، عن عبدالرزاق، عن معمر، كلهم عن الزهري".
وقوله: "أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري عن عبدالله بن يوسف التنيسي، وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى جميعاً عن مالك بن أنس"^(٢).

المطلب الثاني: بيان نوع الحديث، والمقارنة بين الألفاظ:

١- بيان نوع الحديث:

يوضح النَّحْشَبِيُّ أحياناً نوع الحديث من حيث الرفع والوقف، ومن ذلك قوله: "أخرجه مسلم ابن الحجاج عن ابن أبي عمر - واسمه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني-، عن سفيان موقوفاً"، وقوله: "لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن عمارة"^(٣).

(١) المصدر السابق (٤٢٢/١، ٧٣٢)، (٨٠٩/٢، ١٢١٨).

(٢) المصدر السابق (٢١٠/١، ٥٩٩).

(٣) المصدر السابق (٣٢٧/١)، (١٠٢١/٢).

٢- المقارنة بين الألفاظ:

يقارن بين المتون من حيث الطول أو الاختصار، ومن ذلك قوله: "وقد روي مرسلًا من حديث سلامة بن روح، عن عمه عُقيل، عن الزهري، ولكنه أخصر من هذا وليس بهذا الطول، والله أعلم"، وقوله: "أخرجه أبو عيسى الترمذي بطوله مع الأسماء... وأخرجه البخاري عن أبي اليمان، عن شعيب مختصراً ليس فيه ذكر الأسماء"، أو يستعمل العبارات التي تدل على التطابق في الألفاظ، كقوله: "مثله"، ومن ذلك قوله: "ورواه الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي كثير جلاح، عن سعيد بن سلمة مثله، ورواه عمرو بن الحارث، عن جلاح، عن سعيد مثله"^(١).

(١) المصدر السابق (٣٤١/١)، (١١٠٩/٢)، (١٢٤٦).

المبحث الثامن: جهوده حول متفرقات من علوم الحديث:

تنوعت العلوم الحديثية التي تطرق إليها الحافظ النَّحَّشِيّ فيما وقفت عليه من كلامه، والتي تدل بمجملها على إتقانه وقوة حافظته وسعة اطلاعه وعلو كعبه في هذا العلم الشريف، وتقدم بيان شيء منها، ويمكن في هذا المقام تلخيص المتبقي منها، وذلك على النحو التالي:

١- الاعتبار والمتابعات والشواهد، وبيان التفرد.

إيراد الشواهد والمتابعات أمر يحتاج إليه عند تقوية الأحاديث، ومن ذلك قوله: "وقد روي عن عوف بن مالك الأشجعي من غير هذا الوجه، والله أعلم"، وقوله: "وتابعه على ذلك: عبدالرزاق وغيره عن الثوري"، ويشير إلى شواهد الحديث بقوله: "والحديث محفوظ من غير حديث جابر، والله أعلم"، ويستدرك عليه غيره بقوله: "كان يقال: تفرد به نعيم بن حماد، عن عيسى بن يونس ثم وجدنا سويد بن سعيد الأنباري قد تابعه على ذلك".

ولقوة حفظ النَّحَّشِيّ واطلاعه الواسع على الطرق والمرويات كثر كلامه حول التفرد وتعدد، ومن ذلك قوله: "تفرد به بهذا الإسناد أبو بكر عبدالرزاق بن همام بن نافع اليماني"، وقوله: "لا أعلم رواه عن الأوزاعي عنه إلا يزيد بن عبدالله بن زريق"، وقوله: "ما نعرفه إلا من حديث أبي يزيد حماد ابن يزيد"، وقوله: "ولا يعرف إلا من حديث أهل البصرة، عن سعيد بن أبي عروبة"، وقوله: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وقال: "لا نعرفه إلا من حديث أبي ضبارة عبدالعزيز بن وحيد بن عبدالعزيز البهراني، عن أبيه، عن جده، عن

ثوبان، وبهذا الإسناد نسخة، وهي عزيزة غريبة جداً، والله أعلم^(١).

٢- المراسيل والموقوفات.

يشير إلى المراسيل الصحيحة، كقوله: "وهو من صحاح المراسيل، والله أعلم"، وتارة يقارن بينها، كقوله: "مراسيل سعيد صحيحة، وهي خير من مراسيل الحسن، والله أعلم"، وأحياناً يصف المرسل بالمقطوع كما في قوله: "هذا حديث حسن من حديث أبي بشر شعيب بن أبي حمزة الحمصي، عن دينار، عن أبي بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، عن عروة، ولكنه مقطوع".

وفي الموقوفات يصحح النَّحْشَبِيُّ بعضها، كقوله: "وهو موقوف، ولكنه من صحاح الموقوفات إن شاء الله، والله أعلم"، وقد يصف الموقوف بأنه مرسل أي أنه منقطع، كقوله: "ولا أظن صفة أدركت أبا بكر؛ فإن لم تكن أدركته فالحديث مرسل، وهو موقوف"^(٢).

٣- لطائف الإسناد:

أ- رواية الأقران:

قال النَّحْشَبِيُّ عن رواية يعلى بن عبيد، عن عبدالأعلى السامي: "ويعلى قريب الإسناد من عبدالأعلى، وهذا يدخل في أحاديث الأقران"، وقال عن رواية الثوري عن الأوزاعي: "وهما متعاصران، وهذا الحديث يدخل في رواية

(١) فوائد الحنائي (٢٥٥/١، ٣٩٤، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٧١، ٦٥٣، ٦٦٥)، (١٢٠٨، ٩٨٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٤٣٠/١، ٥٣٣، ٦٩١)، (١٢٨٩/٢، ١٣٢٤).

الأقران، والله أعلم"، فنبه على التقارب في السن والطبقة^(١).

ب- العلو في الأسانيد:

قال النَّحْشَبِيُّ واصفاً أحد الأسانيد: "وهو عالي من حديث أبي وهب عبدالله بن بكر السهمي، عن هشام بن حسان"، وقال أيضاً: "وهو عالي من حديث عمر بن شبة، عن معاذ بن هشام، عن أبيه، والله أعلم"، وتنافس المحدثين في طلب العلو والرحلة فيه مشهور عنهم^(٢).

ت- المسلسلات:

قال النَّحْشَبِيُّ عن حديث اتفق فيه رواته على وصف قولي: "ما نعرفه مسلسلاً إلا من حديث عثمان بن سعيد، عن محمد بن مهاجر الشامي الأنصاري، عن الزبيدي... وقد رواه عمرو بن عثمان ابن سعيد بن كثير بن دينار، عن أبيه، عن محمد بن مهاجر مسلسلاً كما رواه محمد بن عوف"^(٣).

ث- رواية الأبناء عن الآباء:

علق النَّحْشَبِيُّ على حديث رواه محمد بن الحارث بن هانئ بن مدلج بن المقداد بن زمل بن عمرو العذري عن أبيه، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، عن زمل بن عمرو العذري، فقال: "هذا حديث غريب عزيز من حديث زمل بن عمرو العذري، غريب من حديث أولاده عنه"، وقال أيضاً: "لا يعرف هذا الحديث هكذا إلا من حديث هلال بن عمر الرقي من

(١) المصدر السابق (١/٢٣١، ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق (١/٦٨٦)، (٢/١٢٠١).

(٣) المصدر السابق (١/٦٧٩).

حديث أولاده عنه بهذا الإسناد، والله أعلم^(١).

٤- معرفة المبهمات، والمتفق والمفترق، والمصحف والمحرّف، وتمييز المهمل.

أ- معرفة المبهمات:

يشير النَّحْشَبِيُّ إلى تسمية المبهمين من خلال الرجوع إلى الطرق الأخرى، ومن ذلك قول النَّحْشَبِيِّ: "والرجلان اللذان لم يذكرهما ابن إسحاق ونسي اسميهما هما: الوليد بن عتبة، وعمار بن الوليد؛ ذكرهما إسرائيل في حديثه"، وقوله: "هكذا قال روح بن عبادة، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن الصناجحي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسم الرجل، وهو أبو عبد الرحمن معاوية ابن أبي سفيان... سماه عيسى بن يونس، عن الأوزاعي"^(٢).

ب- بيان المتفق والمفترق:

قال النَّحْشَبِيُّ: "وعمر بن دينار هذا فيه نظر، وهذا غير عمرو بن دينار الملكي الأثرم أبي محمد مولى ابن باذان صاحب جابر، ذاك ثقة جليل حافظ، والله أعلم"، فنبه إلى عدم الخلط بينهما^(٣).

ج- بيان المصحف والمحرّف:

ينبه على التصحيح سواء كان في المتن أم في الأسناد، ومن ذلك قوله: "محمد بن الفضل، وهو مجهول، ولعله محمد بن فضال الذي روى عن عمر

(١) المصدر السابق (٣٨٥/١)، (٨٨٨/٢).

(٢) المصدر السابق (٢١٦/١)، (٤٠٥).

(٣) المصدر السابق (٥٦٠/١)، وينظر: الفوائد الصحاح العوالي، الجزء الخامس (حديث رقم ٣).

بن عبدالعزيز، روى عنه أيوب بن سويد، وتصحف على الكاتب"، وقوله: "عبدالعزيز بن الربيع البصري، وعبدالعزيز هذا هو أبو العوام... وليس هو ابن ربيع، وإنما هو: ابن الربيع، في الأصل تصحيف"، وقوله: "كذا في الأصل (وشدوا الركاب)، والمحفوظ (وسقوا الركاب)"^(١).

د- تمييز المهمل:

قال النَّحْشَبِيُّ: "هكذا رواه حماد بن سلمة، وفي الأصل: حماد غير منسوب، وإنما عرفنا أنه حماد ابن سلمة لا حماد بن زيد؛ لأن قبله حديث عن سعيد، عن حماد، عن سماك بن حرب، ولم يرو حماد ابن زيد، عن سماك، وإنما روى عنه حماد بن سلمة"، فميز الراوي المهمل هنا بالنظر إلى شيخه^(٢).

هـ- التعليق على المتون وبيان فوائدها.

غلبت الصنعة الإسنادية على الحافظ النَّحْشَبِيُّ إلا أن ذلك لا يعني عدم مشاركته بالتعليق على المتون وبيان شيء من فوائدها وفقهها، ومن ذلك: أ- علق النَّحْشَبِيُّ على حديث أبي لبابة رضي الله عنه قال: "استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال: اللهم اسقنا... فاستهلت السماء فأمطروا مطراً شديداً..."، فقال: "وهذا أيضاً يدخل في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم ودلائل النبوة، والله أعلم"^(٣).

(١) المصدر السابق (١٢٢/١، ٦٦٤)، (٨٨٨/٢)، وينظر: الفوائد الصحاح العوالي، الجزء الخامس (حديث رقم ٢٤).

(٢) المصدر السابق (٥٥٩/١).

(٣) المصدر السابق (١٠١٢/٢).

ب- علق على أثر مسعود بن الحكم قال: "أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة تركت زوجها وابنها وأخواتها لأمها وأخواتها لأمها وأبيها فشارك بين الأخوة للأم، وبين الأخوة للأب والأم بالثلث، فقال له رجل: إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا قال: فتلك على ما قضينا يومئذ، وهذه على ما قضينا اليوم"، فقال النَّحْشَبِيُّ: "وهو أصل من أصول الفقه كبير أن الاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله، والله أعلم"^(١).

ج- علق على أثر أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان خرج يوماً، فصلى الصلاة ثم جلس على المنبر فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإن هاهنا امرأة أخالها قد جاءت بشيء ولدت في ستة أشهر فما ترون فيها؟...، فقال النَّحْشَبِيُّ: "وهو أصل كبير في أن أقل الحمل ستة أشهر، وهو إجماع الصحابة؛ لأن عثمان حكم به بمشهد من الصحابة ولم ينكر ذلك أحد فجعل إجماعاً منهم، ولا أعرف اختلافاً بين أهل العلم في أقل الحمل في أنه ستة أشهر، وإنما اختلفوا في أكثر الحمل، والله أعلم"^(٢).

د- علق النَّحْشَبِيُّ على أثر محمد ابن الحنفية: "قلت لأبي: يا أبة من خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: يا بني أو ما تعلم؟ قال: قلت: لا، قال: أبو بكر...، فقال: "وهو حجة لنا في السنة، والله أعلم"^(٣).

(١) المصدر السابق (١٣٠٢/٢).

(٢) المصدر السابق (١٢٩٩/٢).

(٣) المصدر السابق (١٣١٩/٢)، وينظر: (٦٦٢/١)، (١٢٩٩/٢)، (١٣١٦).

الخاتمة:

الحمد لله على التمام، والشكر له على التوفيق والتمسير، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

فأذكر في خاتمة هذا البحث أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج:

- ١- أبان البحث عن مكانة الحافظ النَّحْشَبِيِّ في علم الحديث ورسوخ قدمه فيه، ومع هذه المنزلة الرفيعة إلا أنه لم ينل حظوة في النقل عنه، ولعل ذلك لاشتغاله بالرواية والرحلة وقلة مؤلفاته.
- ٢- تميز الحافظ النَّحْشَبِيِّ بشخصيته المستقلة، فهو مجتهد في نقده وحكمه على الروايات، ولا يكاد يقلد أحداً.
- ٣- أثار اشتغال الحافظ النَّحْشَبِيِّ بالرواية وكثرة رحلاته إلى الأمصار في معرفته الدقيقة بأحوال الرواة وطرائقهم، وأصولهم الكتابية، وفضح الكذابين منهم.
- ٤- ظهر من خلال البحث عناية الحافظ النَّحْشَبِيِّ بالصحيحين والذب عنهما.
- ٥- غلبة الصناعة الإسنادية على الحافظ النَّحْشَبِيِّ، فكان المنقول عنه في معاني المتون وما تضمنته من أحكام نزرأً يسيراً مقارنة بكلامه حول الأسانيد.

ثانياً: أهم التوصيات:

- ١- البحث عن مؤلفات الحافظ النَّحْشَبِيِّ في فهارس المخطوطات وطبعها.
 - ٢- إعداد دراسات مستقلة حول بيان منهج الحافظ النَّحْشَبِيِّ في العلل، والجرح والتعديل.
 - ٣- إبراز جهود أئمة الحديث الذين لا يشتهر أمرهم، وتقل النقولات عنهم مع ما لهم من مكانة رفيعة في علم الحديث، وجهود متنوعة في خدمة السنة.
- هذا وأسأل الله التوفيق والإعانة، والإخلاص في القول والعمل، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع:

- ١- الاتصال والانتقطاع، لإبراهيم بن عبدالله اللاحم، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٦ هـ.
- ٢- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لشمس الدين السخاوي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ، تحقيق: د. محمد إسحاق.
- ٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: محمد سعيد.
- ٤- الأسماء والصفات، لأبي بكر البيهقي، مكتبة السوادى، جدة، ط١، ١٤١٣ هـ، تحقيق: عبدالله الحاشدى.
- ٥- إغائة اللهفان في مصاديد الشيطان، لأبي عبدالله ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٢ هـ، تحقيق: محمد عزيز، ومصطفى بن سعيد.
- ٦- الإلزامات، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ، تحقيق: مقبل الوداعى.
- ٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطى، دار الفكر العربى، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة ١، ١٤٠٦ هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٨- الأنساب، لأبي سعد عبدالكريم السمعانى، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢ هـ، تحقيق: عبدالرحمن المعلمى وآخرين.
- ٩- بلدان الخلافة الشرقية، لكي لسترنج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥ هـ، ترجمة: بشير فرنسيس، كوركيس عواد.
- ١٠- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد مرتضى الزبيدى، وزارة الإعلام الكويتية، ط٢، ١٤٠٧ هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ١١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبدالله الذهبي، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ، تحقيق: د. بشار عواد.
- ١٢- تاريخ بابر شاه، لظهير الدين بابر شاه، دار الآفاق العربية، مصر، ط١، ١٤٢٢ هـ، ترجمة: ماجدة مخلوف.
- ١٣- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي البغدادي، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ، تحقيق: بشار عواد.

- ١٤- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي.
- ١٥- التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبدالكريم السمعاني، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ط١، ١٣٩٥ هـ، تحقيق: منيرة ناجي سالم.
- ١٦- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٥ هـ، تحقيق: نظر الفاريابي.
- ١٧- تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله الذهبي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧٤ هـ، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي.
- ١٨- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة الحنبلي، دائرة المعارف، حيدر آباد، ط١، ١٤٠٣ هـ، تحقيق: أطاف حسين، ومحمد حميد الله.
- ١٩- التوحيد لله ﷻ، لعبد الغني بن عبدالواحد المقدسي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ، تحقيق: مصعب الحايك.
- ٢٠- توضيح المشبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.
- ٢١- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ط١، ١٤٣٢ هـ، تحقيق: شادي بن محمد.
- ٢٢- جامع الآثار في السير ومولد المختار، لابن ناصر الدين الدمشقي، دار الفلاح، مصر، ط١، ١٤٣١ هـ، تحقيق: نشأت كمال.
- ٢٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ، تحقيق: حمدي السلفي.
- ٢٤- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، لأبي عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦ م، تحقيق: د. بشار عواد.
- ٢٥- ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لعبدالعزیز بن أحمد الكتاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: د. عبدالله الحمد.
- ٢٦- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لمحمد بن أحمد الحسيني الفاسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨ هـ، تحقيق: محمد المراد.
- ٢٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٦ هـ.

- ٢٨- سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره.
- ٢٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحفي بن أحمد بن محمد ابن العماد، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ، تحقيق: محمود الأرنؤوط وغيره.
- ٣٠- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٢ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٣١- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد ابن أبي يعلى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، عام ١٣٧١ هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- ٣٢- طبقات علماء الحديث، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالمهدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧ هـ، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزبيق.
- ٣٣- علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي، ط١، ١٤٢٧ هـ، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف د. سعد الحميد، و د. خالد الجريسي.
- ٣٤- العلل الكبير، لأبي عيسى الترمذي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي وغيره.
- ٣٥- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ، تحقيق: محمد الدباسي.
- ٣٦- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٧ هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله.
- ٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧ هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وإشراف: محب الدين الخطيب.
- ٣٨- فوائد أبي القاسم الحسين الحنائي، تخريج الحافظ عبدالعزيز النخشي، مكتبة الأصاله والتراث، الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ، تحقيق: حمدي السلفي.
- ٣٩- فوائد الحنائي أو الحنائيات، لأبي القاسم الحسين الحنائي، تخريج عبدالعزيز النخشي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨ هـ، تحقيق: خالد رزق.
- ٤٠- الفوائد الصحاح العوالي الأفراد والحكايات، الجزء الخامس منه، للقاضي أبي يعلى الفراء، انتقاء وتخريج عبدالعزيز النخشي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٤١ هـ، تحقيق: عبدالله السحيم.
- ٤١- فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٨ هـ، وضعه: ياسين السواس.

- ٤٢- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ، تحقيق: عاد أحمد، وعلي محمد.
- ٤٣- لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٩ هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ٤٤- المجروحون، لأبي حاتم محمد بن حبان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ، تحقيق: حمدي السلفي.
- ٤٥- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لمحب الدين ابن النجار البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ، تحقيق: محمد مولود خلف.
- ٤٦- مشيخة ابن البخاري، لعلي بن أحمد المقدسي، دار عالم الفؤاد، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩ هـ، تحقيق: د. عوض الحازمي.
- ٤٧- مشيخة ابن جماعة، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جماعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م، تحقيق: موفق بن عبد الله عبدالقادر.
- ٤٨- مشيخة الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد الرازي المعروف بابن الخطاب، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ، تحقيق: حاتم الشريف.
- ٤٩- معجم بلدان العالم، لمحمد عتريس، الدار الثقافية، القاهرة، ط١، ١٤٢١ هـ.
- ٥٠- معجم السفر، لأبي طاهر أحمد بن محمد السيلفي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.
- ٥١- معجم الشيوخ، لتاج الدين عبدالوهاب السبكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤ م، تحقيق: د. بشار عواد وآخرون.
- ٥٢- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ، تحقيق: محمد شكور.
- ٥٣- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: محمد أحمد.
- ٥٤- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لأبي سعد عبدالكريم السمعاني، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر.
- ٥٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله الذهبي، دار المعرفة بيروت، ط١، تحقيق: علي محمد الجاوي.
